دور اللهجات في إثراء الدرس الصرفي

د. نجاة سعد محمد البكوش

أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية–كلية الآداب – جامعة بنغازي

المستخلص:

شغل التباين اللهجي في الاستعمالات الصرفية حيّزا من كتب العربية؛ فبحث العلماء في أبنية الكلمات، وما حدث فيها من تغيرات، مستخدمين المناهج الصرفية الآتية: الميزان الصرفي، وأصل الاشتقاق، والعلامة، والجداول التصريفية، والتأويل الصرفي، هذه الجهود أثْرَتِ الدرس الصرفي . ومما لوحظ في هذا البحث أنّ تفشي الإمالة في بعض اللهجات، لا يخالف النظام الصرفي المقرّر؛ لأنها ظاهرة صوتية دفعت العلماء إلى دراسة أسبابها، وموانعها، وموانع موانعها، وهذه أمور لا تكون إلا بدراسة التركيب الداخلي للكلمة؛ الأمر الذي جعل الإمالة بابا من أبواب الصرف. كما أنّ التباين اللهجي في الوقف جعل العلماء يفكرون في الصوت الموقوف عليه، ووضع ضوابط للوقف، فضلا عن التباين اللهجي في نطق الهمزة الذي أفسح المجال لدراسة الكلمات التي خففت فيها الهمزة؛ فالتحقيق والتخفيف صورتان للنطق عند توالي الحركات، دفعتا علماء العربية إلى البحث في مواضع تحقيق الهمزة وتخفيفها؛ فدرسوا الهمزة في مواضع مختلفة. كما اهتم البحث بالتباين اللهجي في الكلمة المبنية والمعربة، وعرض أهم مظاهره في اللواصق التي تزاد على أصول الكلمات.

الكلمات المفتاحية: اللهجات، الدرس الصرفي، التباين اللهجي.

مقدمة

للهجات العربية دور مهم في إثراء الدرس اللغوي عند العرب؛ حيث رصد علماء العربية كثيرا من الاستعمالات اللهجية، محددين ـ في أغلب الأحيان ـ القبائل التي أُخِذت عنها. ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التراث العربي من الاستشهاد بلغة قبيلة ما على ما خالف الشائع من كلام العرب. ويهدف هذا البحث إلى إيضاح التباين اللهجي في الاستعمالات الصرفية، وتدور إشكاليته حول بيان مدى إسهام اللهجات العربية في إثراء الدرس الصرفي عند العرب.

1. **التعريف بمصطلحات البحث:**

1. التأويل الصرفي: إيجاد وسائل لتفسير الأبنية المخالفة للنظام الصرفي في الكلمة العربية.

2. التباين اللهجي: اختلاف اللهجات في الاستعمال.

3. الجداول التصريفية: جداول تجمعُ تصريفات قسم من أقسام الكلم؛ فالجدول يكشف عن التغييرات التصريفية التي لا تخضع لقانون صرفي عام؛ فلا تقاس بالميزان الصرفي، ولا تلحقها علامة. (محمد عبد العزيز عبد الدايم، 2001 : 38).

4. اللهجات العربية: صفات لغوية تتميز بها بيئة ما عن غيرها، مثل لهجة قبيلة تميم؛ حيث ذكر الدكتور الراجحي أنّ العلاقة بين اللهجات العربية واللغة العربية علاقة بين الخاص والعام؛ فاللغة العربية تشمل لهجات عربية كثيرة، وكل لهجة منها لها خصائص تميزها عن غيرها، وتشترك اللهجات العربية جميعها في ظواهر لغوية واحدة، تُسهّل التواصل بين العرب على اختلاف لهجاتهم. (عبده الراجحي، 2008 : 51).

5. المنهج الصرفي: الطريقة التي سلكها الصرفيون لدراسة التركيب الصرفي للغة .

6 . النظام الصرفي: قواعد علم الصرف المطّردة.

المبحث الأول: التباين اللهجي في الأصوات

رصد علماء العربية كثيرا من الاستعمالات اللهجية التي أسهمت في إثراء الدرس الصرفي؛ حيث سجّلوا التغيرات اللهجية في أصوات العربية، وبحثوا في أبنية الكلمات، وفرّقوا بين لهجات بعض القبائل، فمنها ما وافق النظام الصرفي، ومنها ما خالفه، ومن هذه الاستعمالات ما يتمثل في الظواهر الآتية:

أولا: الإمالة:

من أبرز المواضع التي بدا فيها التباين اللهجي واضحا تلك التي رُصِدَ فيها التغيرات التي تطرأ على الصوائت؛ لإحداث الانسجام الصوتي بين الأصوات المنطوقة، وهذا يصدق على ظاهرة الإمالة؛ حيث ذكر سيبويه أن الألف في العربية يتفرّع منها ألفان: "الألف التي تمال إمالة شديدة"

وألف أخرى سمّاها "ألف التفخيم" (سيبويه، 1975 : 4 / 432)، وجاء في سر الصناعة: "ألف الإمالة التي تجدها بين الألف والياء، نحو قولك في عَالِم وخَاتِم: عِالِم وخِاتِم، وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين الألف والواو، نحو قولهم: سلُام عليك، وقُام زيد، وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو؛ لأن الألف مالت نحو الواو، كما كتبوا إحديهما وسَوِّيهُنَّ بالياء؛ لمكان إمالة الفتحة قبل الألف على الكسرة" (ابن جني، 1 / 58)، وفسّر الرضي الحرف المُتَفَرِّع بأنّه حرفٌ يتفرّع عن حروف العربية بإشرابه صوتا من غيرها (الرضي، 1982 : 3 / 254)؛ فعند النطق بالألف "تجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر، وأما الياء فتجد معها الأضراس سُفْلا وعُلْوا قد اكتنفت جَنْبَي اللسان وضغطته، وتفاجَّ الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعدا هناك؛ فلأجل تلك الفجوة ما استطال. وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين، وتدع بينهما بعض الانفراج؛ ليخرج فيه النفَس، ويتصل الصوت" (ابن جني، 1 / 20 - 21)، وحرف الألف عندما يتفرّع عنه ألف الإمالة يكون قد انحرف عن مُخرجه ناحية مخرج الياء، وعندما يتفرّع عنه ألف التفخيم يكون قد انحرف عن مُخرجه ناحية مُخرج الواو.

وإمالة الألف نحو الياء في كتب العربية هي أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة؛ وسببها قَصْدُ المناسبة لكسرة أو ياء، وهو تقريب الفتح من الكسر، وهي لغة بني تميم. أما أهل الحجاز فلا يميلون الفتح نحو الكسر. (سيبويه، 1975 : 4 / 118 / الرضي، 1982 : 3 / 4) وإمالة الألف نحو الواو في كتب العربية "يعنى بها أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة" (سيبويه، 1975 : 4 / 432) فالألف مالت نحو الواو على لغة أهل الحجاز. (الرضي، 1982 : 3 / 255).

وفي هذا المقام ينبغي التنبيه إلى أنّ الإمالة والفتح والتفخيم ظواهر صوتية تفشَّت في لهجات العرب، ودفعت العلماء إلى ملاحظتها، ورصد التباين اللهجي فيها، والبحث عن أسبابها؛ فبحثوا في التركيب الداخلي للكلمة الممالة، والكلمة التي لم تمل، وكذلك الكلمة المفخمة، واستعانوا بما لديهم من مناهج صرفية في بحثهم؛ فالمنهج الصرفي القائم على البحث بواسطة الميزان الصرفي جعلهم يدركون أن الكلمة التي على وزن فاعِل، بكسر العين يجوز إمالة الألف الزائدة فيها، قال المبرد: "فمما يُمال ما كان ألفه زائدة في فاعِل، وذلك نحو قولك: رجلٌ عِابِد، وعِالِم، وسِالِم، فإنما أملت الألف للكسرة اللازمة لما بعدها، وهو موضع العين من فاعِل، وإن نصبت في كل هذا فجيّدٌ بالغٌ على الأصل، وذلك قولك: عَالِم وعَابِد". (المبرد، 3 / 42) والمنهج الصرفي القائم على البحث

بواسطة أصل الاشتقاق جعلهم يدركون أصل الألف المتطرفة في الفعل، فإن كان أصلها ياء جاز إمالتها، ومعلوم أنّ الإتيان باشتقاقات الفعل يؤدي إلى ظهور أصل الألف، نحو: سقى يسقي سقيا وسقية واحدة. وكذلك بواسطة أصل الاشتقاق جعلهم يصلون إلى تقدير أصل الكلمة قياسا على أبنية أخرى، نحو الفعل خاف، جازت إمالة الألف فيه؛ لأنه إذا أسند إلى تاء الفعل تقول: خِفتُ، حيث قُدّر أصله خَوِفَ. أما صار وباع فيجوز إمالة الألف؛ لأن أصلها ياء، والمضارع يفعِل بكسر العين، فعند الإسناد تقول: صِرت وبِعت.

ومنهج البحث بواسطة العلامة جعلهم يبحثون عن أصل الألف المتطرفة في الاسم، فإن كان أصلها ياء جاز إمالتها، وعلموا أن الإتيان بعلامة التثنية أو جمع المؤنث السالم يؤدي إلى ظهور أصل الألف، نحو الفتى، في التثنية الفتيان، وفي الجمع فتيان. كما استعانوا بعلامتي التثنية والجمع؛ للاستدلال على حلول الياء محل الألف في بعض تصاريف الكلمة، نحو حبلى حُبْليان وحُبْلَيات؛ لذلك جاز إمالة حبلى.

ومنهج البحث بواسطة الجداول التصريفية جعلهم يسجلون ملاحظاتهم لإمالة بعض الأسماء المبنية؛ حيث سُمعت إمالة الألف من اسم الإشارة في قولهم: هذِا عبدُ الله، كما أمالوا ألف متى الاستفهامية. (المبرد، 3 / 52) كما سجلوا منع بعض الكلمات المبنية من إمالة ألفها، وهي: حتى، وأما، وإلا؛ وعلة ذلك عندهم التفرقة بين الحروف والأسماء.(سيبويه، 1975 : 4 / 135) والمتتبِّع للتركيب الداخلي في الكلمات المُمالة يجد كلمات أميلت ولم تلتزم بالنظام الصرفي، وقد لاحظ الصرفيون ذلك، فلجأوا إلى تأويلها؛ حتى لا تخالف قواعدهم، وبذلك استخدموا التأويل الصرفي، مثاله من القواعد المقررة: جواز إمالة الألف المتطرفة المبدلة عن ياء في الكلمة الثلاثية، أما إذا كانت الألف المتطرفة مبدلة عن واو في كلمة ثلاثية فإمالتها خارجة عن النظام الصرفي. قال المبرد: "فأما ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف فإنّ الإمالة فيه قبيحة، نحو دعا وغزا وعدا، وقد يجوز على بُعد؛ لأنّ هذه الألف هي التي تمال في أغزى، ونحوه". (المبرد، 3 / 44) وقد نطق بعض العرب بإمالة الألف الثالثة المنقلبة عن واو، وقرئ بالإمالة (ابن خالويه، 1992 : 2 / 488) قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا﴾ (الشمس، آية 1 ـ 3) فلجأ الصرفيون إلى التأويل الصرفي، وفسروا جواز إمالة الألف من (تلاها)؛ لأنّ الياء تخلف الألف في بعض تصريفات الكلمة؛ فالألف عند بناء الفعل (تلا) للمجهول تقلب ياء، وهذا تأويل

إمالتها، أما الاسم (الضحى) ففسروا إمالته؛ لمناسبة (سجى) و(قلى)، وهذان الفعلان عند البناء للمجهول تخلف الياء فيهما الألف. (ابن هشام، 1996 : 3 / 209 ، 210) وكذلك تأويلهم للإمالة في خاف؛ وهو من الخوف، فقد قرئ بالإمالة (البناء، 2001 : 342) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ (إبراهيم / 17) والتأويل الصرفي لهذا الاستعمال أن "ما كان على فعِل فإمالة ألفه جائزة حسنة، وذلك نحو صار بمكان كذا، وباع زيد مالا؛ فإنما أملت لتدل على أن أصل العين الكسر؛ لأنه من بِعتُ وصِرتُ". (المبرد : 3 / 42).

ويتضح هنا أن لإمالة (باع وصار) علّتين: الأولى: أصل الألف ياء، والأخرى: كسر العين في فعِل (صيِر، بيِع). أما خاف فالألف أصلها واو، وليس أمام الصرفيين إلا الاستناد على علة واحدة، وهي كسر العين؛ وذلك لتأويل نطق بعض العرب بالإمالة فيما أصله واو. قال المبرد: "وإنما في ذوات الواو علة واحدة، وهو أنه من فَعِلَ" (المبرد، 3 / 43) فإن قيل: الخاء حرف من حروف الاستعلاء، فلمَ أميلت الألف في الفعل خاف؟ الجواب: "أمالوا مع المستعلى طلبا للكسرة في خِفتُه". (الفارسي، 1999 : 543) وهنا يمكن القول: إنَّ الصرفيين اتخذوا التأويل الصرفي منهجا لدراسة بعض الأبنية التي خالفت النظام الصرفي.

وجدير بالذكر أن سيبويه نسب إمالة الفتح نحو الكسر إلى بعض أهل الحجاز في نحو خاف وطاب وهاب، وذلك إذا كان مكسور الفاء بعد إسناده إلى تاء الفاعل؛ فقال: "ومما يميلون ألفه كلُّ شيء كان من بنات الياء أو الواو، مما هما فيه عين، إذا كان أول فعلْتُ مكسورا نَحَوا نَحْوَ الكسر كما نَحَوا نَحْوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون". (سيبويه، 1975 : 4 / 120) وهذا يعني أنّ ظاهرة الإمالة كانت منتشرة بين اللهجات، والقبائل المميلة هي: تميم، وأسد، وقيس، وهوازن، وسعد بن بكر، وبكر بن وائل، والقبائل اليمنية في مواضع قليلة، وعند بعض الحجازيين، وهذا يعني أنّ الإمالة كانت منتشرة في شبه الجزيرة كلها. (أحمد الجندي، 1983 : 1 / 279 ـ 282، وعبده الراجحي، 2008 : 144) ولعل لجوء اللسان العربي إلى التناسب الصوتي في أثناء الكلام كان سببا في تفشيها في القبائل العربية، فآثرت بعض القبائل الفتح، وبعضها الآخر استعمل الإمالة، وتوقعت بعض الدراسات الحديثة أن تفشي الفتح عند الحجازيين مرحلة من مراحل التطور اللغوي التي مرت بها لغة أهل الحجاز، بعد ما كانت الإمالة هي الظاهرة البارزة عندهم، وبمرور الزمن شاع عند قبائل الحجاز الفتح، وبقيت

قلة قليلة منهم تنطق بالإمالة، وهذا ما يسمى بالركام اللغوي، ومعناه أنّ الظاهرة اللغوية لا تموت تماما؛ بل يبقى شيء منها يدل على استعمالها في الماضي، يتصارع مع الزمن، ويدل على معرفة الأصل، ومن أمثلة الركام اللغوي صحة الواو في قوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَليهمُ الشَّيطانُ﴾ (المجادلة/ 19) دلت على أن أصل استقام استقوم. (رمضان عبد التواب، 1997 : 296 ـ 298، وصفية طبني، 2012: 88 ـ 89).

وهنا يصل البحث إلى أنّ التباين اللهجي في استعمال الإمالة شغل حيّزا من كتب العربية؛ فبحث العلماء عن أسبابها، ودرسوا أبنية الكلمات الممالة، وما حدث فيها من تغيرات، مستخدمين المناهج الصرفية الآتية: الميزان الصرفي، وأصل الاشتقاق، والعلامة، والجداول التصريفية، والتأويل الصرفي، هذه الجهود أثرت الدرس الصرفي، وجعلت من الإمالة –بوصفها ظاهرة صوتية– مجالا لدراسة بناء الكلمة الداخلي، كما أفسحت المجال للصرفيين؛ ليبحثوا في الأصوات المستعلية التي يجب معها الفتح، وصوت الراء التكراري، ووضعوا ضوابط للإمالة معها.

وهنا يمكن القول: إنَّ تفشي الإمالة في بعض اللهجات، لا يخالف النظام الصرفي المقرّر؛ لأنها ظاهرة صوتية دفعت العلماء إلى دراسة أسبابها، وموانعها، وموانع موانعها، وهذه أمور لا تكون إلا بدراسة التركيب الداخلي للكلمة؛ الأمر الذي جعل الإمالة بابا من أبواب الصرف.

ثانيا: كسر حرف المضارع:

ذكر سيبويه أنّ الأصل الفتح، وهو لغة أهل الحجاز(سيبويه، 1975 : 4 / 111)، أما الكسر فهو "تلتلة بهراء؛ فإنهم يقولون: تِعلمون، وتِفعلون، وتِصنعون بكسر أوائل الحروف" (ابن جني، 1952 : 2 / 11)، وهو لغة: قيس، وتميم، وأسد، وربيعة، وهذيل، وبعض كلب (عبده الراجحي، 2008 : 121 ـ 122)، وهذا التباين اللهجي كان حافزا لتصنيف هذه الأفعال، فعلى سبيل المثال: إذا كان الماضي مكسور العين، مثل: علِم؛ فإنه يجوز كسر حرف المضارع ماعدا الياء في الفعل المبني للمعلوم عند جميع العرب إلا أهل الحجاز. فيقال: أنا إعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وهكذا سجل اللغويون ملاحظاتهم على كل بناء من أبنية الأفعال: المثال، والأجوف، والناقص، والمضعّف، مثل: إيجَل، وإخال، وإشقَى، وإعَضّ، يقال: يَجِلتُ وهو يِيْجَل، وشقِيتَ وأنت تِشْقَى، وخَشِيتُ وأنا إخْشَى، وخِلْنا ونحن نِخالُ، وعَضِضْتُنَّ وأنتُنَّ تِعْضَضْنَ، وأنتِ تِعَضِّين.

(سيبويه، 1975 : 4 / 110 ـ 111) كما لاحظوا فصاحة كسر حرف المضارع في الفعل إخال. وليس هذا فحسب؛ وإنما وضعوا تعليلاتهم لهذا الاستعمال اللهجي، فجعلوا علة كسر حرف المضارع التنبيه على كسرة عين الماضي، ولم يكسر فاء الفعل؛ لأن أصله في المضارع السكون، ولم يكسر العين؛ لئلا يلتبس يفعِل بيفعَل (الرضي، 1982 : 1 / 141 ـ 143)، قال سيبويه: "وإنما كسروا هذه الأوائل؛ لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعِل، كما ألزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في فعَل، وكان البناء عندهم على هذا أن يجروا أوائلها على ثواني فَعِلَ منها". (سيبويه، 1975: 4 / 110) وجدير بالذكر في هذا المقام تسجيل إحدى الدراسات الحديثة وجود كسر حرف المضارع في أبنية المضارع الأخرى، مثل رَكَنَ يِرْكُنُ، قَرُبَ يِقْرُبُ، وكَتَبَ يِكْتُبُ في نصوص من كلام العرب، بل "يكاد يطّرد في معظم أبنية المضارع في هذه اللهجات، ومنها لهجة تميم". (غالب فاضل المطلبي، 1978: 132) كما تشير هذه الدراسة إلى وجود هذه الظاهرة في اللغات السامية، ولا توجد قاعدة كلية لضبطها. (غالب فاضل المطلبي، 1978: 135).

ويؤكد ذلك ورود أفعال بكسر حرف المضارع، عللها سيبويه بالشذوذ نحو: استعمال مضارع الفعل أبى؛ فقالوا: أنت تِئبى، فهنا كسروا مع فتح عين الماضي، وكذلك ورود أفعال بفتح حرف المضارع، عللها سيبويه بالحمل على النظير، نحو استعمال المضارع من يَسَعُ وَيَطَأُ ، فهما من باب فَعِلَ يفعِل مثل: حسِبَ يحسِبُ، ولكنّ اللام في الفعلين حرف حلق، ففتحوا حرف المضارع حملا على نظيرهما يقرأ ويفزع؛ لأن لامهما الهمزة والعين.

وهنا تجدر الإشارة إلى تحليل النحاة أبنية الأفعال في أثناء عرضهم للتباين اللهجي؛ فعلى سبيل المثال يِيجَل من وَجِلَ، والحجازيون يقولون: يَوجَل، فلما كسر بنو تميم قلبوا الواو ياء. (سيبويه، 1975: 4 / 111، وغالب فاضل المطلبي، 1978: 164).

ثالثا: تسكين المتحرك:

تنفر معظم اللهجات العربية من توالي المقاطع المتحركة، وتختلف في نسبة النفور (إبراهيم أنيس، 2003: 141)، وتبدو تميم أكثر القبائل خروجا على النظام الصرفي، يقول ابن مالك: "وبنو تميم يسكنون العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية اسما كانت أو فعلا؛ فيقولون في رجُل، ونمِر، وظرُفَ، وعَلِمَ: رجْل، ونمْر، وظرْفَ، وعَلْمَ. (ابن مالك، 1990: 3 / 440).

ويفهم من تخصيص بني تميم بتسكين عين الثلاثي، أنّ غيرهم من العرب كانوا يحركونها، وكثرة الاستعمال دليل الأصالة؛ فالأصل تحريكها، وهذا ما صرح به سيبويه عندما وضع بابا في كتابه، عنوانه: باب ما يُسكّن استخفافا، وهو في الأصل متحرك، وهو في الأسماء الثلاثية نحو: فَخِذ، وكَبِد، وعَضُد، والرجُل؛ فقالوا فيها: فخْذ، وكَبْد، وعَضْد، والرَّجْل، وفي الأفعال الثلاثية نحو: كرُمَ، وعَلِمَ، فقالوا: كَرْمَ، وعَلْمَ، وكذلك الفعل المبني للمجهول نحو: عُصِر، قالوا: عُصْرَ، ونسب هذا الاستعمال إلى لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من تميم. (سيبويه، 1975: 4 / 113). والمقصود هنا تسكين المضموم والمكسور، أما المفتوح فلا يُسكَّن؛ "لأن الفتح أخفّ من الضم والكسر". (سيبويه، 1975: 4 / 115).

وتنبغي الإشارة إلى أن جواز تسكين المضموم والمكسور ظاهرة صرفية كشف عنها البحث في اختلاف اللهجات، وهو قاعدة أقرها سيبويه، وتبعه ابن جني؛ فَحَكَمَ بالشذوذ على تسكين المفتوح، وما سُمِع منه فهو من باب اختلاف اللهجات؛ فقال: "وينبغي أن يكون (مَرْض) هذا الساكن لغة في مَرَض المتحرك، كالحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد". (ابن جني، 2004: 1 / 54) ودلّل "على تقاود الفتح والسكون؛ ولأنهما يجريان مجرى واحدا في عدة أماكن، منها أنّ كلّ واحد منهما قد يُفْزَع إليه ويُستروَح إليه من الضمة والكسرة، ألا تراهم قالوا في غُرُفات ونحوها: تارة غُرَفات بالفتح، وأخرى غُرْفات بالسكون". (ابن جني، 2004: 1 / 54) وهذا يعني أن تسكين العين المتحرّكة واقع لغوي يمثل صورة لنطق بني تميم، كما أنّ نطقها مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة موافق لنطق أهل الحجاز. (شاهين، 1987: 327) وهنا يمكن ملاحظة أثر التباين اللهجي على الدرس الصرفي؛ فهذا سيبويه يجعل التخفيف علة لتسكين المتحرك بالضم أو الكسر، ويأتي ابن جني بعده ـ يضع تفسيرا لتسكين المفتوح، وهو أنّ الفتح والسكون يلجأ إليهما اللسان العربي؛ لغرض التخفيف. كما هو الحال في تسكين آخر المنون المنصوب في الوقف، وهو لهجة ربيعة؛ قال الرضي: "الإسكان المحض... يجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون؛ فإن اللغة الفاشية فيه قلب التنوين ألفا، وربيعة يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور". (الرضي، 1982: 2 / 272) وكأن التباين اللهجي في الوقف جعل العلماء يفكرون في الصوت الموقوف عليه، إذ وجدوا لهجة أزْد السَّراة يقلبون التنوين بالضم واوا، والتنوين بالكسر ياء، ومعظم اللهجات يحذفون الضم والتنوين بعده، والكسر والتنوين بعده؛ فيقفون على ساكن. ووجدوا في الوقف على المنون المنصوب أن غاية

التخفيف تحصل من دون حذف التنوين، وذلك بقلب التنوين ألفا، فالألف أخف الحروف، ولما كانت السكون تشاطر الفتحة؛ للوصول إلى التخفيف لجأت لهجة ربيعة إلى التسكين عند الوقف على المنون المنصوب. (الرضي، 1982: 2 / 274).

رابعا: تخفيف الهمزة وتحقيقها:

الهمزة في العربية صوت حنجري، "وهو حرف شديد مستثقل، يخرج من أقصى الحلق؛ إذ كان أدخل الحروف في الحلق؛ فاستثقل النطق به؛ إذ كان إخراجه كالتهوّع؛ فلذلك من الاستثقال ساغ فيها التخفيف، وهو لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز، وهو نوع استحسان لثقل الهمزة، والتحقيق لغة تميم وقيس". (ابن يعيش، 9 / 107) وصفها الرضي؛ فقال: "ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوّع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولا سيما قريش". (1982: 3 / 30 ـ 31) والنبر: تحقيق الهمزة، وهو من لهجات تميم وقيس وبني أسد ومن جاورهم، وعلة التحقيق كونها حرفا؛ فوجب الإتيان به، (ابن يعيش، 9 / 107) أما تسهيلها فلهجة أهل الحجاز. ومعنى النبر ارتفاع الصوت، والتهوع تكلّف القيء. (ابن منظور، 1997: ن ب ر / هـ وع) ويفهم من هذا أنّ تحقيق الهمزة أصل، وتخفيفها استحسان.

والتحقيق والتخفيف صورتان للنطق عند توالي الحركات، دفعتا النحويين إلى البحث في مواضع تحقيق الهمزة وتخفيفها؛ فدرسوا الهمزة في مواضع مختلفة، حيث يلحظ المتتبع لمواضع دراسة تحقيق الهمزة وتخفيفها في كتب العربية أنّ التباين اللهجي أفسح المجال لدراسة الكلمات التي خففت فيها الهمزة؛ فعلى سبيل المثال القراءات التي جاءت في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ (المعارج، آية1) حيث قرئ الفعل سأل سال، بألف من دون همز وهو لغة قريش، فعل مشتق من السؤال، أبدلت همزته ألفا على غير قياس، والقياس نطقها بين بين، وقد يكون مشتقا من السيلان؛ فألفه منقلبة عن ياء، والمعنى سال واد بعذاب. (البناء، 2001: 556) قال سيبويه: "اعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تُبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا". (3 / 553 ـ 554) وهنا ينبغي الإشارة إلى ما ذكره الدكتور عبد الصبور شاهين في تفسير التباين اللهجي في نطق الهمزة في العربية، وهو أنّ الهمزة وسيلة للهروب من توالي الحركات؛ ليتكون مقطع عربي سليم، والنبر ارتفاع الصوت، "يأخذ في ألسنة قبائل العرب صورا مختلفة، منها الهمزة، ومنها طول الحركات، ومنها تضعيف

الأصوات". (شاهين، 1980: 173) أما الدكتور عبده الراجحي فيذكر أنّ تحقيق الهمزة أكثر انتشارا في العربية من تسهيلها، ويرى أن تحقيقها يناسب البيئة البدوية. (الراجحي، 2008: 112) ويمكن القول: إن الهمزة كانت سلوكا صوتيا يلجأ إليه اللسان العربي؛ فيحدث صوتا صامتا يحد من توالي الصوائت، ولفتت أنظار العلماء؛ فوصفوها، ورصدوا تغيراتها في أبواب صرفية مختلفة.

المبحث الثاني: التباين اللهجي في الأبنية:

سجلت كتب التراث اللغوي التباين اللهجي في الأبنية، ولم تفرق بين أبنية الكلمات المبنية وأبنية المعربة، وهذا ما سيتضح في العرض الآتي:

أولا: الكلمة المبنية:

حقيقة أنّ الأسماء المبنية الموغلة في شبه الحروف بعيدةٌ عن التصريف والاشتقاق، ولكن بعضها جاء مشتقا، نحو لبيك من ألبّ بالمكان، وبعضها الآخر دخله التصغير، نحو ذا، وذي والذي، ونص ابن جني على قلته؛ فقال: "وليس ذلك بالكثير؛ وكلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد". (1954: 1 / 8 ـ 9) وهذا يعني أنّ قليلا من الأسماء المبنية ما يدخله التصريف؛ فالاسم المبني الذي دخله التصريف شاع استعماله، حيث ذكر سيبويه في (باب تحقير الأسماء المبهمة) أنّ تصغير الاسم الموصول، واسم الإشارة يختلفان عمّا سواهما من الأسماء؛ وذلك بفتح أول الاسم، وإلحاق ألف في آخره. (1975: 3 / 487) وعندما يقال: "شذّ تصغير الذي وفروعه، وذا وفروعه" (شرح ابن عقيل / 2: 449) معناه أنه شذوذ في القياس، وليس في الاستعمال.

وهنا يتأكّد أن النحاة القدامى درسوا أبنية الأسماء المبنية، وسجلوا وصفهم للتغيرات التي تحدث فيها، ولم تدوّن في أبواب علم الصرف؛ بسبب تداخل مصطلحي الصرف والتصريف؛ فالصرف علم يدرس أبنية الكلم في العربية، بينما التصريف باب من أبواب علم الصرف ينحصر في تصريف الأبنية، ويدل على إمكان إحداث تغيرات في بنية الكلمة باستخدام الميزان الصرفي. ومن الأسماء المبنية التي شهدت تباينا لهجيا:

1. **الضمير**: اسم دال على متكلم أو مخاطب أو غائب، وله أشكال مختلفة، تتغير بحسب الموقع الإعرابي، وقد اختلف علماء العربية في الشكل الذي ينبني عليه الضمير، فمنهم من يرى

أنّ الضمائر: أنا وأنت وأنتما وأنتنّ وأنتم، ضمائر اختلف شكلها تبعا لدلالتها على المدلول، ومنهم من يرى أنّ أصلها أنْ، ولحقت بها علامات دالة على مدلول معيّن. وجمهور النحويين يقولون: "إنّ الضمير هو أنْ والتاء حرف خطاب". (ابن هشام، 1995: 1 / 35).

ويؤكد ذلك حذف الألف من آخر الضمير أنا في الوصل، وإثباتها في الوقف، وينسب إلى بني تميم إثباتها في الوصل والوقف، كما سُمِع إبدال الهمزة هاء؛ فقالوا: هَنا، وقالوا: آن؛ إذ حدث قلب مكاني في أنا. ولغة أخرى بإسكان النون: أنْ. (ابن مالك، 1990: 1 / 141 ـ 142) وهذا التباين اللهجي دفع العلماء إلى تسجيل الاختلاف في نطقه، ومحاولة تأويله؛ فذكر ابن جني أن الحكم بزيادة الألف في أنا قياسٌ على زيادة هاء السكت؛ فتسقط الألف في الوصل، كما تسقط هاء السكت في الوصل، ونفى أن يكون هذا الحكم مبنيّا على معرفة اشتقاق أنا؛ لأنه ضمير، وهو يشبه الحرف؛ فلا يمكن الاشتقاق فيه. وجاء بشواهد على أن العرب تجري كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف. (ابن جني، 1954: 1 / 9 ـ 10).

أما (هو، وهي) ففيهما لغتان، التسكين وهو لغة قيس وأسد، والتشديد لغة همدان (ابن مالك، 1990: 1 / 142) ولعل التباين اللهجي كان سببا في دراسة بنائهما.

كما فُسّر سبب البناء فيه على الفتح بأنه قُصِدَ تمييزه عن الضمير الغائب، مثل الهاء في (جاءه) تُنْطَقُ هاءً مضمومة، بعدها واو ساكنة؛ فبناء الضمير المنفصل (هو) على فتح الواو يميزه عن الضمير المتصل. وكذلك الهاء في (عليه) تُنْطَقُ هاءً مكسورة، وبعدها ياء ساكنة، فبناء الضمير المنفصل (هي) على فتح الياء يميّزه عن الضمير المتصل. قال ابن مالك: "لو سكّن آخر هو وهي لالتبس المنفصل بالمتصل"، وعلل لغة التسكين في لهجة قبيلتي قيس وأسد في قولهم: هُوْ قائم، وهِيْ قائمة، بأنه يؤمن اللبس هنا؛ لأنَّ الضمير جاء في موضعه، وهو الابتداء. أما في نحو: من أعطيتهُ زيد، ومن لم أعطِهِ هند؛ فيجوز أن يكون الضميران متصلين في محل نصب مفعول، ويجوز أن يكونا منفصلين على لغة قيس وأسد، في محل رفع مبتدأ، والعائد محذوف، والتقدير: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هي هند، فحُذف العائد المفعول به، واتصل الضمير وسكن آخره؛ لذلك أشبه المتصل.

كما حاول ابن مالك إيجاد تأويل لهذا التباين في نطق الضمير؛ فقال: "ويجوز أن يكون الأصل: هُوّ وهِيّ كما يقول همدان، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل". (ابن مالك، 1990: 1 / 142 ـ 143).

وجدير بالذكر أنّ اختلاف اللهجات في النطق بـ (هو، وهي) جعلها الأنباري مسألة خلاف بين نحاة البصرة والكوفة، وجاء بشواهد لهذه الاستعمالات اللهجية، وبهذا أُثْرِي البحث الصرفي في هذه الأبنية. (أبو البركات الأنباري، 1961: 2 / 677 ـ 686).

وهنا يمكن القول بالتطور اللغوي في استعمال الضمير المنفصل الغائب في العربية، وهو أنّ الأصل لغة همدان؛ هوّ وهيّ بالتشديد، ثم خُفّف بحذف أول المتماثلين، فصار هوَ وهيَ بالفتح، أو خُفّف بحذف ثاني المتماثلين، فصار هوْ وهيْ.

2. اسم الإشارة: ذكر ابن مالك لغات العرب في استعمال اسم الإشارة، حيث قالت العرب للمذكر البعيد: ذلك، وآلك. وقالت للمؤنثة القريبة: تي، وتا، وتهْ، وذي، وذِهْ، وذات. وقالت للمؤنثة البعيدة: تِيك، وتَيك، وذِيك، وقالت مشيرة إلى مرتبة أبعد: تِلك، وتَلك، وتَيْلِكَ، وتَالِك. (ابن مالك، 1990: 1 / 239).

3. ذو: اسم موصول في لهجة طيء، يستعمل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفردا ومثنى جمعا، وفي لهجات أخرى يتصرف؛ فيأتي للمؤنث المفردة ذات، نحو: جاءني ذات قامت، وللجمع ذوات، نحو جاءني ذوات قمن. كما استعملت (ذو) في بعض اللهجات اسما مبنيا، وهو الأشهر، وفي لهجات أخرى ألحقت بالأسماء الستة، بالواو رفعا، وبالألف نصبا، وبالياء جرا. (ابن عقيل، 1990: 1 / 142 ـ 143) وذكر صاحب الإنصاف أنّ (ذو) بمعنى الذي لغة مشهورة، واستشهد بشواهد على إثباتها. (أبو البركات الأنباري، 1961: 1 / 383 ـ 385).

وهذا يعني أنّ الأسلاف لم يستبعدوا دراسة أبنية الكلمات التي لا تقبل التصريف أو الاشتقاق؛ بل دُرِسَتْ عندهم في قوالب مختلفة، ووثّقوا في كتبهم التباين اللهجي فيها، كما لم تُسْتبعد المبنيات في الدراسات الصرفية الحديثة؛ ففي كتاب اللهجات العربية في القراءات القرآنية جعل مصنفُه التغيّرات في بنية الضمير ضمن الفصل الثاني الذي يحمل عنوان المستوى الصرفي، وتناول بالدراسة

الضمير المنفصل (أنا)، و(ياء المتكلم المضاف إليه)، و(هاء الغائب المضاف إليه)، وعرض التباين اللهجي فيها. (عبده الراجحي، 159 ـ 165).

وهنا يصل البحث إلى أن الأسماء المبنية لم تُستبعد من الدرس الصرفي؛ وبذلك يمكن تأكيد أنّ الجداول التصريفية منهجٌ اتبعه القدماء؛ لدراسة الأبنية التي لا تقبل الاشتقاق ولا التصريف؛ فهي "نموذج يقوم على جمع تصريفات قسم من أقسام الكلم في جدول يكشف عن الأفراد التي ترد لكل وجه تصريفي نوعا أوعددا أو شخصا، وذلك كأفراد الضمائر... يصلح هذا النموذج في العربية لرصد تغييرات الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام". (محمد عبد العزيز عبد الدايم، 2001: 38).

ثانيا: الكلمة المعربة:

المعرب ما يتغير آخره بتغير العامل، وقد سجّل اللغويون ما يطرأ عليه من تغيرات صرفية، كما سجلوا التباين اللهجي في بعضها، ومن ذلك:

1. تصغير دابّة: دُوَيْبّة، وسُمِعَ فيه دُوابَّة؛ حيث قلبت ياء التصغير ألفا، وهذا التباين اللهجي دفع اللغويين إلى دراسة أسبابه، فحمله ابن جني على أنّ العرب تصرفت في نطق هذه الكلمة كما تصرفت في كلمة (كاءٍ) (ابن جني، 1 / 272) التي جاءت في بيت الكتاب:

وكائِنْ رَدَدْنَا مِنْ مُدَجَّجٍ يجيءُ أمامَ الألفِ يَرْدى مُقَنّعا

وفي القرآن: ﴿وكأيِّنْ من قرية﴾ (محمد، آية 14) ذكر سيبويه أنّ كأيّن بمعنى كم الخبرية، وهي كناية للعدد (سيبويه، 1968 : 2 / 171 ـ 172)، وقرئت الآية بالتخفيف (كائن) بوزن كاعن (الزمخشري، 1947 : 4 / 320 / البناء، 2001 : 506).

ونقل اللغويون لغات العرب في هذه الكلمة، فقالوا: "فيها خمس لغات كأيّن، وكاءٍ بوزن كاعٍ، وكيءٍ بوزن كَيْعٍ، وكأيٍ بوزن كعيٍ، وكأٍ بوزن كَعٍ". (ابن يعيش، 4 / 134).

والملاحظ هنا أنّ التباين اللهجي في تصغير دابّة جعلهم يقيسونها على التباين اللهجي في كناية العدد كأيّن. وليس هذا فحسب؛ بل تخيّل الصرفيون خطوات مرت بها الكلمة في اللهجات؛ فقالوا: من قال: كأيٍّ؛ فهي أيّ دخلت عليها الكاف، والعرب تصرفت فيها؛ بسبب كثرة استعمال هذه

الكلمة، فقدمت الياء المشددة وأخرت الهمزة، وهو من باب القلب المكاني، فكانت: كَيِّءٍ، وحذفوا الياء الثانية تخفيفا، كما حذفوها في نحو مَيْتٍ وهَيْنٍ، فكانت: كَيْءٍ، وبعدها قلبوا الياء ألفا؛ لأنها ساكنة وما قبلها مفتوح؛ فكانت: كاءٍ. ومن قال كإٍ بوزن كَعِن فإنه يُفسَّر بحذف الياء تخفيفا من كيءٍ. (ابن جني، 1 / 271 ـ 272).

وهذا يعني أنّ كأيّن في الأصل كلمة مركبة من كلمتين: كاف التشبيه، وأيّ الاستفهامية، وقد تعرضت لحذف من بنيتها، فمثلا كإٍ، إذا حذفت كاف التشبيه منها لم يبق من الكلمة سوى الهمزة، وهذا إجحاف بالكلمة، ولكي يُقوّي ابن جني حجته في تحليل هذا البناء قاس هذا الحذف على حذف العرب من جملة ايمُن الله؛ إذ قالوا: مُ اللهِ، ومِ اللهِ، وقال: "إذا كثر استعمال الحرف حسُن فيه ما لا يحسُن في غيره من التغيير والحذف". (ابن جني، 1 / 272).

وهنا يمكن القول: إنَّ علماء العربية استعملوا القياس على الأبنية التي رُصِدَ فيها التباين اللهجي، مستخدمين منهج التأويل الصرفي؛ فحملوا على النظير، وأوّلوا تصغير دابّة على دُوابّة؛ بحملها على الاختلاف في لهجات العرب في كأيّن، وأوّلوا اختلاف اللهجات في كأيّن؛ بحملها على اختلاف العرب في نطقهم بايمن الله.

2 / إثبات واو المفعول فيما كانت عينه ياء من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، وجاء هذا الاستعمال في لغة بعض العرب، نحو: ثوب مَخْيُوط ومَبْيُوع، وبُرٌّ مَكْيُول. والقياس فيها: مخيط، ومبيع، ومكيل، وهي لغة بني تميم. (سيبويه، 1975: 4 /348 / ابن جني، 2006: 103) وعلل سيبويه لغة الإتمام في ذوات الياء؛ بأن اجتماع الياء مع الواو أخف من اجتماع الواوين مع الضمة، وقال: "ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات؛ لأنّ الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة" (سيبويه، 1975: 4 /349) وكأنه لم يُسمع عن العرب نحو مقوول. "وحكى البغداديون: فرس مَقْوُود، ورجل مَعْوُودٌ في مرضه، وحكوا –أيضا–: ثوبٌ مَصْوُون". (ابن جني، 2006: 106).

المبحث الثالث: التباين اللهجي في اللواصق

اللواصق: مصطلح دالٌّ على زيادات تدخل على أصول الكلمات؛ فتضيف معنى جديدا، وتكون لواصق أمامية سابقة للجذر، مثل (است) التي تدخل على الفعلين الماضي والأمر، وتستبدل همزة الوصل بحرف المضارع، وهذه اللاصقة تحمل دلالة الطلب، مثل استخرج، أو لواصق خلفية لاحقة للجذر، مثل: الضمائر المتصلة، ونون التوكيد، وعلامات التثنية والجمع والتأنيث، أو لواصق مقحمة تقع في وسط بنية الكلمة، مثل لاصقة تضعيف العين في فعّل، وهي زيادة في وسط البناء تحمل دلالة تصريفية، مثل مَرِضَ، ومَرَّضَ؛ فالزيادة هنا تحمل دلالة السلب والإزالة، ومثل فَرِحَ وفرّح؛ والزيادة هنا تحمل دلالة التعدية. (أشواق النجار، 2006: 68) وهي عناصر صرفية، تمثل قرينة لفظية، يُعَبّر بواسطتها عن المعاني، مثل إلصاق ال بالكلمة؛ للفرق بين النكرة من الأسماء في حالة التنكير، وبينها في حالة التعريف. (تمام حسان، 1998: 157).

أولا: اللواصق الأمامية:

من أهم مظاهر التباين اللهجي في اللواصق الأمامية إبدال لام التعريف ميما، وفُسِّر هذا الإبدال بتقارب اللفظتين في لغتين لمعنى واحد (السيوطي، 1987: 1 / 460)؛ كقوله –عليه الصلاة والسلام–: ((ليس منْ امْبِرِّ امْصِيام في امْسَفَر)). وهو إبدال ضعيف منسوب إلى لهجة طي. (الرضي، 1982: 3 / 215، 216) ويروى: ((ليس من البر الصيام في السفر)) (ابن ماجة، 1 / 532)، ولعل سبب الإبدال أن مخرج اللام قريب من مخرج الميم.

ثانيا: اللواصق الخلفية:

يُعبَّر عن اللواصق الخلفية باللواحق التي تلحق بناء الكلمة، فهاء التأنيث لاحقة صرفية للأسماء، وهي التاء المربوطة (دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص80) يقول سيبويه: "إنما لحقت الهاء كما تقول نسّابة للنساب، وليست الهاء من البناء في شيء؛ إنما تلحق بعد البناء". (سيبويه، 1975: 4 / 247) وهنا تحمل الهاء دلالة المبالغة، وقد تحمل دلالة التأنيث نحو: قائم وقائمة، وقد تحمل دلالة الحال نحو: مرضعة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج، آية 2) و"المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، والمرضع التي شأنها أن ترضع، وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به". (الزمخشري، 1947: 3 / 142).

وقد عرض الصرفيون جواز إمالة الفتحة قبل التاء المربوطة في لغة تميم، ووضعوا تعليلاتهم في ذلك، واتضح أنّ سبب إمالة الفتحة قبلها مشابهتها "الألف في المخرج والخفاء، ومن حيث المعنى لكون الألف –أيضا– كثيرا للتأنيث أميل ما قبل هاء التأنييث كما يمال ما قبل الألف".(الرضي، 1982 : 3 / 24) ووجه الشبه بين الألف وهاء التأنيث في حالة الوقف أن الهاء عند الوقف خفية، فكأن الفتحة قبلها في آخر الكلمة؛ ولهذا حسنت إمالتها إذا لم تكن مسبوقة براء أو حرف استعلاء مثل رحمة، وإمالة ما قبل هاء التأنيث في الوقف لهجة فاشية في البصرة والكوفة. (الرضي، 1982: 3 / 24).

ومن اللواصق الخلفية كذلك نونا التوكيد، وقد سجل علماء العربية التباين اللهجي في بعض المواضع من استعمالهما، وذلك عندما عرض سيبويه امتناع إلحاق نوني التوكيد بأسماء الأفعال استثنى هلمَّ في لهجة تميم. قال سيبويه: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلمَّ في لغة بني تميم؛ لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ، ورُدًّا، ورُدِّي، وارْدُدْنَ، كما تقول: هَلُمَّ، وهَلُمًّا، وهَلُمِّي، وهَلْمُمْنَ، والهاء فضل؛ إنما هي الهاء التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم". (سيبويه، 1973: 3 / 529).

والمتأمل في نص سيبويه يدرك أنّ التباين اللهجي فسح المجال لتحليل بنية اسم الفعل هَلُمّ، فاللهجة التميمية تعامل هَلُمَّ معاملة الفعل المضعف الثلاثي؛ لوجود المشابهة بين لُمَّ ورُدّ؛ إذ الهاء في هلم، ها التنبيه زائدة، وحُذِفَ ألفها لكثرة الاستعمال. كما يتضح من نص سيبويه أنّ فعل الأمر من المضعف الثلاثي في لهجة بني تميم تُدغم عينُه في لامه، رُدَّ، بخلاف اللهجات الأخرى؛ إذ يقال فيها ارْددْ للمفرد المخاطب، وتتفق لهجات العرب في وجوب الإدغام في فعل الأمر من المضعف الثلاثي عند إسناده إلى ألف الاثنين وياء المخاطبة. أما عند إسناده إلى نون النسوة يفك إدغامه، دون تباين لهجي.

ومن اللواصق الخلفية ألف التثنية، التي "زيدت في الاسم المثنى علما للتثنية؛ ذلك قولك: رجلان". (ابن جني، 1992: 47) فالألف لاصقة تحمل دلالة تصريفية في حالة الرفع، وتقلب ياء في حالتي النصب والجر، وظهر التباين اللهجي في أثناء استعمالها؛ فمن العرب من يقول: ضربتُ الزيدان، ومررتُ بالزيدان؛ وهم بنو الحارث بن كعب، وبطن من ربيعة. (ابن جني، 1992: 58) وقد وثق النحاة هذه اللهجة في باب التثنية، كما وثقوا التباين اللهجي في حركة نون

التثنية وجمع المذكر السالم، مستشهدين بما جاء في كلام العرب. (ابن جني، 1992: 85 ـ 88 / ابن هشام، 1996: 1/ 38 ـ40.)

ثالثا: اللواصق المقحمة:

هي زيادة في وسط الكلمة، وعبر عنها الأسلاف بالحشو، قال ابن جني: "ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أمهات، وإن كانت في حشو الكلمة، إلا أن الهاء تلي الطرف..." (ابن جني، 1954: 1/ 27) وسجلت كتب العربية التباين اللهجي في اللواصق المقحمة، من ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المزيدة بتضعيف العين؛ حيث نسب الفراء التثقيل في المصدر فِعَّال إلى "لغة يمانية فصيحة؛ يقولون: كذّبتُ به كِذّابا، وخَرَّقتُ القميص خِرّاقا، [وقال]: وكل فعّلت فمصدره فِعّال في لغتهم مشدّد". (الفراء، 2001: 3 / 229) قال سيبويه: "وأما فعّلت فالمصدر على التفعيل؛ جعلوا التاء الزائدة في أوله بدلا من العين الزائدة في التفعيل، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال؛ فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك: كسّرته تكسيرا، وعذّبته تعذيبا" (سيبويه، 1975: 4/ 79) والملاحظ هنا أن سيبويه حلل بناء التفعيل؛ فجعل التاء في أوله عوضا عن تضعيف العين، والياء تقابل ألف الإفعال، مثل أكرمته إكراما. كما ذكر لغة التثقيل؛ فقال: "وقد قال ناسٌ: كلّمْتُه كِلّاما، وحمَّلْتُه حِمَّالا؛ أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال، فكسروا أوله، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يُبدلوا حرفا مكان حرف، ولم يحذفوا". (سيبويه، 1975: 4 / 79) وهنا ذكر أنّ فِعّالا لم يحدث فيه تغيير عن بناء فعله سوى زيادة ألف قبل آخره؛ لمقابلة ألف المصدر إفعال. وسجل الصرفيون بعد سيبويه أنّ فعّلتُ مصدره التفعيل، والمُفَعَّل، والتَفْعِلة، والفِعَّال، والفَعَال، ومثلوا له، فقالوا: كلّم يُكَلِّمُ تكليما ومُكَلَّما وتَكْلِمَةً وكِلّاما وكَلَاما. واستشهدوا بما جاء في القرآن الكريم، وفي كلام العرب (المؤدب، 2004: 163 ـ 164) قال تعالى: ﴿وكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء، آية 164) تكليم على وزن تفعيل، وقال: ﴿ومَزَّقْنَاهُمَّ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ (سبأ، آية 19) ومُمَزَّق على وزن مُفَعَّل، وقال: ﴿كَلَّا إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ﴾ (عبس، آية 11) تذكرة على وزن تَفْعِلة، وقال: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ (النبأ، آية 28) وكِذَّاب على وزن فِعَّال، وقال: ﴿وسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ (الأحزاب، آية 49) وسَرَاح على وزن فَعَال.

وبعد؛ فإنه يمكن الجزم بأنّ التباين اللهجي في استعمال العرب لمصدر فعّل كان دافعا للصرفيين إلى البحث في أبنية المصادر: التفعيل، والمُفَعَّل، والتَفْعِلةَ، والفِعَّال، والفَعَال.

خاتمة

انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

1. ظاهرة الإمالة أثْرَتِ الدرس الصرفي؛ لأن تفشيها في بعض اللهجات، لا يخالف النظام الصرفي المقرّر، فهي ظاهرة صوتية دفعت العلماء إلى دراسة: أسبابها، وموانعها، وموانع موانعها؛ وهذه أمور لا تكون إلا بدراسة التركيب الداخلي للكلمة؛ الأمر الذي جعل الإمالة بابا من أبواب الصرف.
2. الهمزة في العربية سلوك صوتي يلجأ إليه اللسان العربي؛ فيحدث صوتا صامتا، يحد من توالي الصوائت، ولفتت أنظار العلماء القدامى؛ فوصفوها، ورصدوا تغيراتها في أبواب صرفية مختلفة.
3. إنّ التباين اللهجي في الأبنية العربية كان دافعا للصرفيين إلى دراستها وتأويلها.
4. إن النحاة القدامى درسوا أبنية الأسماء المبنية، وسجلوا وصفهم للتغيرات التي تحدث فيها، وجاء وصفهم في ثنايا الكتب اللغوية.
5. تحليل أبنية الأسماء الموغلة في شبه الحروف دليل على الفرق بين الصرف والتصريف، فالصرف: علم يشمل موضوعات أبنية الكلم في العربية، والتصريف: التغيير القياسي في بنية الكلمة، ولذلك وصف القدماء الأسماء الموغلة في شبه الحروف بأنها لا تقبل الاشتقاق ولا التصريف. والتصريف باب من أبواب علم الصرف؛ فالأسماء التي لا تقبل التصريف والاشتقاق تُدرس أبنيتها في علم الصرف.
6. تأثير التباين اللهجي في المنهج الصرفي عند العرب كان واضحا في استعمالهم الميزان الصرفي، ومعرفة أصل الاشتقاق، والعلامة اللاصقة، والجداول التصريفية، والتأويل الصرفي.
7. إن موضوع التباين اللهجي، ودوره في إثراء الدرس الصرفي، موضوع واسع متشعب، يتطلب استقصاء جهود العلماء في دراسة اللهجات القديمة، ولا يكفيه هذا البحث؛ لذلك يوصي الباحث بإجراء دراسات تقوم على تتبع التباين اللهجي في الأبنية العربية، وأثره في الدرس الصرفي، واستدلال العلماء باختلاف اللهجات على إثبات قواعدهم الصرفية.

قائمة المصادر:

- الأنباري، أبو البركات 1961م: الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط: 4.
- أنيس، إبراهيم، 2003م: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- البناء، شهاب الدين أحمد بن محمد عبد الغني (1117 هـ)، 2001م: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجندي، أحمد علم الدين، 1983م: اللهجات العربية في التراث، الدرا العربية للتراث.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (392 هـ)، 1952م: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط: 2.
- .....سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
-.....، 1992م: علل التثنية، تحقيق: د. صبيح التميمي، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة .
-.....، 2004م: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة .
-.....، 2006م: المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط: 1.
-.....، 1954م: المنصف، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط: 1.
- حسان، تمام، 1998م: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط: 3.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (370 هـ)، 1992م: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الشركة الدولية للطباعة، ط: 1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الراجحي، عبده، 2008م: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المسيرة، عمان . الأردن، ط: 1.
- الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (686 هـ)، 1982م: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزمخشري، محمود بن عمر (538 هـ)، 1947م: الكشاف، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي.
- سيبويه، أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180 هـ)، 1968م: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الجزء الثاني، دار الكاتب العربي، القاهرة،
-.....(1973) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الجزء الثالث، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،
-.....(1975) : الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الجزء الرابع، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (911 هـ)، 1987: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت.
- شاهين، عبد الصبور، 1987م: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، مكتبة الخانجي، ط: 1، القاهرة.
-.....، 1980م: المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- طبني، صفية، 2012م: ظاهرة الإمالة وقيمتها في التناسب الصوتي، دراسة في تفسير روح المعاني للآلوسي، مجلة المخبر، العدد الثامن.
- عبد التواب، رمضان، 1997م: المدخل إلى علم اللغة الحديث، الخانجي، القاهرة، ط: 3.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز، 2000 ـ 2001 : نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية: 21، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت .

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769 هـ)، 1990م: شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة العصرية، بيروت .
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (377 هـ)، 1999م: التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط: 2.
- الفراء، أبو زكرياء، يحيى بن زياد (207 هـ)، 2001م: معاني القرآن، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيأة المصرية للكتاب.
- ابن ماجة، أبوعبد الله محمد بن يزيد القزويني(275 هـ): سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- المؤدب، أبو القاسم بن محمد بن سعيد (توفي بعد 338هـ)، 2004م: دقائق التصريف، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط: 1.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (672 هـ)، 1990م: شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط: 1.
- المبرد، محمد بن يزيد (285 هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المطلبي، غالب فاضل، 1978م: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية.
- ابن منظور، عبد الله محمد بن مكرم (711 هـ)، 1997م: لسان العرب، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط: 2.
- النجار، أشواق محمد، 2006م: دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، دار دجلة، عمان، ط: 1.
- ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف (761هـ)، 1996م: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 3.
- ..... ، 1995م: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643هـ): شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية.